دراسة الإختلاط عند المحدثين

(*)
د. زينب حكمت عبد الرزاق

ملخص البحث

يعد علم العلل من أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل ، كابن المديني ، وأحمد والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة و الدارقطني.

قال الحاكم: إنما يعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، والحجة في التعليل عندنا بالحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير. لذلك كان لابد من تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العلة ، إذ الكلام عن هذه الأسباب ، منظما مجتمعا لم يقع في كتاب من الكتب التي تعرضت للعلل، مع أن كتاب ابن رجب هو كتاب العلل الوحيد الذي تكلم على العلل بوصفه علماً له قواعده وأقسامه إلا انه لم يفصل أسباب العلل في مبحث مستقل ، وإنما عرض لها في مواضع متفرقة ، لذلك ارتأيت دراسة الاختلاط كونه سبباً من أسباب العلة فضلاً عن انه لم يحظَ

(*) مدرس في قسم التربية الإسلامية، كلية التربية للبنات، جامعة الموصل.

بتصانيف كافية وهو جدير بها، ولعل دراستنا هذه هي بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل .
أسال الله تعالى أن يوفقنا وان ينفعنا بما علمنا وان يعلمنا ما ينفعنا انه سميع مجيب الدعاء.

ABSTRACT

It can be say that the science of the Al- Hadeeth defect is the high protected and the noblest of the Al- Hadeeth science. So, its unable to the people of conservation and experience and understanding of thoughtful and therefore did not speak in which only a few , like (Ebin Al Madini , Ahmed , Al-Bukhari, Jacob bin Abi Shibh, Abu Hatem, Abu Zaraa, and Al-DarKutnee) .

The (Al-Hakem) said: but defect in talk of rather than cut in the entrance to the argument in the reasoning our conservation and understanding and knowledge. Therefore, it was necessary to identify the most important reasons that lead to the illness if talk of these reasons an organized society did not occur in a book that was exposed ills with a book that the (Ebin Regep) book is the only ills, who spoke on the ills as a discipline has its bases divisions. Therefore, I decided to

separates the reasons for the ills from independent but presented in separate places that I thought mixing as the beginning of a cause of the illness in addition to that he did not receive sufficient under and it deserves by study perhaps this is the beginning of the attempt in the arrangement for the information of theoretical ills as the beginning of this study.

Asking God Almighty to grant us success and that suit us what we learned and to teach us what that suit us, responsive to pray.

المقدمة :-

الحمد لله الذي انزل على رسوله القرآن هدى ونورا ، وجعل السنة تبياناً له وتفسيراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فالقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي خاطب الإنسانية عامة ، وألزمها بتوحيد الله تعالى وعبادته والقيام بدينه وشريعته ، وقد جمع الدلائل القطعية العقلية والتشريعات والقواعد الإصلاحية ، وهذه التشريعات والقواعد العامة في التشريع الإسلامي هي دستور إجمالي للمنهج العملي للدعوة الإسلامية التي يتوقف عليها صلاح الفرد والأسرة والمجتمع، وقد شرح الرسول (ﷺ) هذا الدستور وفصل فروعه ببيان السنة تارة بالنص ، وتارة بالدلالة ، وتارة بالإيماء والإشارة.

ففهم الشريعة والإحاطة بأحكامها يحتاج لبحث وفحص خاص في السنة النبوية وذلك سهل ميسور لو كان ما جاء عن الرسول (ﷺ) كله ثابتاً لا شك فيه . أما وقد جاء بعده عليه السلام من تلقن الحديث عنه ورواه لغيره وتسلسلت الرواية إلى عصر التدوين واختلف ثبوتها باختلاف الرواة وحفظهم وعنايتهم بالصحيح وغير ذلك من الأمور فأن الأمر يحتاج إلى عناية أكثروأكبر .

لذلك اتجهت همتي للدخول في قسم من أقسام علم الحديث دراية وهو علم العلل ، لأن العلماء ركزوا عليه وأعطوه الأهمية القصوى حتى قال الحاكم " معرفة علل الحديث هو علم الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " [١]، وحقاً أن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاها لأختلط الصحيح بالسقيم لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها، وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين لأنه كما يقول الحاكم أبو عبد الله :" فان حديث المجروحين ساقط واهِ ، وعلة الحديث تكثر في حديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً "[٢] .

وتناولت دراسة سبباً من أسباب العلل وهو الاختلاط وما يلتحق بهِ من الأسباب العارضة ، فالاختلاط فن عزيز مهم ،وهو آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك وقد تصيب الإنسان في آخر عمره .فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ، ومنهم من الحق بالمختلطين . والحكم فيهم انه يقبل الحديث من اخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من اخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل اخذ عنهم قبل الاختلاط أو بعده [٣]. وحاولت بيان أن القادح في صحة الحديث مثلما فيه الخفي فيه الجلي كما في الاختلاط ما يلتحق به من الأسباب العارضة ، كحديث عائشة (رضي الله عنها) في التكبير في صلاة العيد ، أخرجه أبو داود وابن ماجة عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : " كان النبي (ﷺ) يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات وفي

الثانية خمساً"(٤) ، قال الترمذي في العلل " سألت محمداً عن هذا الحديث فضعفه وقال : لا أعلم رواه غير ابن لهيعة " (٥) . وأبن لهيعة ضعيف عند علماء الحديث . قال الحافظ " صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه " (٦). فهذا الحديث الذي مثلت به هنا ليس ضعفه لعلة خفية بل علته ظاهرة وهي ضعف الراوي . ثم قمت ببيان الأسباب العارضة الملحقة بالاختلاط مع ضرب مثال لكل منها.

وختاماً أقول حاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام : حافظ متقن يحدث من حفظه فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه ، وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ ، ومن لا يحفظ وإنما يعتمد على مجرد التلقين فهذا الذي منع أحمد ويحيى ابن معين الأخذعنه (٧).

لذا اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى ثلاثة مباحث وكما يلي :-

المبحث الأول : **الاختلاط والكشف عنه** ، **وينقسم إلى مطلبين**

المطلب الأول : **الاختلاط في اللغة** .

المطلب الثاني : **الكشف عن الاختلاط** .

المبحث الثاني : **ميدان علم العلل** ، **وينقسم إلى مطلبين**

المطلب الأول : **ميدان علم العلل وغايته**.

المطلب الثاني : **المختلطون عند ابن رجب الحنبلي**.

المبحث الثالث : **من يلتحق بالمختلطين** ، **ممن أضر في أخر عمره**

الخاتمة : **وتضمنت أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث** .

ومن ثم قائمة الهوامش والمصادر والمراجع .

المبحث الأول : الاختلاط والكشف عنه

- المطلب الأول :.**الاختلاط في اللغة** :

آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك ، وقد تصيب الإنسان في آخر عمره أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال ، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه : أختلط بآخره.(٨)

وعلى الرغم من أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين ، وذلك لما في اختلاط المحدث من اثر على روايته ، ولاسيما انه الثقة العدل المحتج بهِ.

- **المطلب الثاني** : **الكشف عن الاختلاط** :

الكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد رجل العلل مهمة عسيرة وشاقة إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة ، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في زمن دون آخر ، أو مكان دون آخر ، أو عن شيخ دون سواه ، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة . ولمعرفة طريقة النقاد في الكشف وتحديد زمنه نستشهد بما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي ، قال :- " قلت لأبي زرعة : (قرة بن حبيب) تغير؟ فقال : نعم ، كنا أنكرناه بآخرة ، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه ، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم ، فقلت لم تبسمت ؟ قال : آتيته ذات يوم وأبو حاتم ، فقرعنا عليه الباب ، واستأذنا عليه ، فدنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت ، وقالت : يا أبت إن هؤلاء أصحاب الحديث ، ولا آمن أن يغلطوك وان يدخلوا عليك ما ليس من حديثك فلا تخرج إليهم حتى يجئ أخي ، تعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذلك، فقالت: لست ادعك تخرج إليهم فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج وهي تمنعه وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجئ على بن قرة ، حتى غلبت عليه ولم تدعه .

قال أبو زرعة : فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي . قال أبو زرعة : فجعلت أعجب من صرامتها وصيانتها أباها." [٩].

هذه القصة تسلط ضوءاً باهراً على قضية الاختلاط، سواء من جانب النقاد الذين يكشفون على الرواة كما يكشف الطبيب على مرضاه، أو من جانب أهل المختلط وذويه الذين لا يذرون صاحبهم دونما رقابة ومتابعة ، و إنما هم خير عون للناقد على مهمته، إما بمنع المختلط من الرواية أو صيانة كتبه وإلزامه التحديث منها ، مع الرعاية والأشراف.

وأحيانا كان الناقد يدخل المختلط ويخضعه لاختبار دقيق فيقلب عليه الأسانيد والمتون. ويلقنه ما ليس من روايته ، فان لم ينتبه الشيخ لما يراد فإنه يتأكد اختلاطه ويحذر الناس من الرواية عنه : روى أبو محمد الرامهرمزي من طريق يحيى بن سعيد ، قال : قدمت الكوفة و بها ابن عجلان و بها من يطلب الحديث ، مليح بن وكيع وحفص بن غياث ، وعبد الله بن إدريس ، ويوسف بن خالد التيمي، قلنا : نأتي ابن عجلان نقلب على هذا الشيخ ننظر فهمه. قال: فقَلبوا فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه ، وما كان عن أبيه عن سعيد ثم جئنا إليه لكن ابن إدريس تورع وجلس بالباب ، وقال لا استحل وجلست معه ، ودخل حفص ويوسف بن خالد ومليح ، فسألوه فمر[١٠] عليها فلما كان عند أخر الكتاب انتبه الشيخ ، فقال أعد العرض فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبي فقد حدثني به سعيد، وما سألتموني عن سعيد فقد حدثني به أبي[١١].

ومن الملاحظ أن بصيرة الناقد ويقظة المجتمع ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط ، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية ثم

يتعاظم أمرها بالتدريج بين الخفاء والظهور ، يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات وما دروا أنهم أخذوها عن الثقة ولكن في اختلاطه. وهكذا تدخل العلة من هذا الطريق ، الذي هو طريق الاختلاط ، ولكن رجال هذا العلم بما لديهم من وسائل الدراية ، يقفون بالمرصاد لتمييز الصحيح من السقيم.

وفيما يلي مثال على حديث علته اختلاط راويه : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة وزهير ، فقال احدهما : عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله عن النبي (ﷺ) : انه كان يتعوذ من خمس : من البخل والجبن ، وسوء العمر ، وفتنة الصدر وعذاب القبر ، فأيهما أصح فقالا: لا هذا ولا هذا . روى هذا الحديث الثوري ، فقال : عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال : كان النبي (ﷺ)" يتعوذ ......" – مرسل – والثوري أحفظهم . وقال أبي أبو إسحاق كبر ، وساء حفظه بآخره ، فسماع الثوري منه قديماً وقال أبو زرعة : تأخر سماع زهير و زكريا من أبي إسحاق) [١٢].

المبحث الثاني : ميدان علم العلل

• المطلب الأول : ميدان علم العلل وغايته.

يعد الاختلاط سببا من أسباب العلل لذلك قبل الدخول في بيانه والكشف عنه ، نبين ميدان علم العلل وغايته : ميدان هذا العلم حديث الثقات ، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم وهذا يعني انه يواكب الثقة في حله و ترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ومتى ضبط ومتى نسي وكيف تحمل وكيف أدى ولذلك نجد علي بن المديني يخرج علل ابن عيينة في ثلاثة عشر جزءاً [١٣] . وسفيان بن عيينة ثقة ثبت ، ولكن هذا لا يعني سلامة أحاديثه كلها فهو بشر يخطئ ويصيب ، وان كان خطؤه نادراً.

فهذا هو الإمام مسلم (رحمه الله) يقول :(فأن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون ، وفي نقلهم لما ينقلون ، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقيه فيه فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهمه يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره ، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها فيتهاون في حفظ الآثار يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على الذين أدى إليه عنهم [١٤].

من هذا يتضح لنا أن الإمام مسلم لا يبرئ احداً من هذا وان كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً، فليس من ناقل خبر أو حامل أثر من السلف الماضي إلى زماننا وان كان من أحفظ الناس و أشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل – إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقلِه[١٥]. فمجال هذا النقد هو أحاديث الثقات ، وهدفه تنقيتها من الأوهام والأخطاء فمن هنا يمكن أن نجمل بأن السبب العام الذي يقف وراء الكثير من العلل هو الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق ، ولا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسوله (ﷺ) وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون ، يتذكرون وينسون ، وينشطون ويغفلون ، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقل .

ولكن قد يسأل سائل بأن الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط أو الثقة عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة [١٦]. أي

انه يشترط فيه الضبط التام الكامل ، نقول بأن الضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النادر ، وهذا احتراز ينبغي أن يدخل صراحة في شرط رجال الصحيح ، وان كان قد تناوله تعريف الحديث الصحيح بصورة غير مباشرة ، عند ذكرهم سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة ، وقد أشار الترمذي في علله آخر الجامع إلى هذا القسم من الرواة وهم الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط في حديثهم ، وهؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة ، فهو لم يصفهم بالضبط التام الكامل ، بل قال : إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ و الإتقان والتثبت ثم السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير احدٌ من الأئمة مع حفظهم (١٧).

ومن أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم :

- قال أبن معين : من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب (١٨).

- وقال أيضاً: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب (١٩).

- وقال ابن المبارك : ومن لم يسلم من الوهم . وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم، وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك (٢٠) ، وأختتم هذا السبب الذي لا يكاد يخرج من تأثيره احد من الحفاظ ، بما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، وهو نص يؤكد وقوع بعض الأوهام في روايات الحفاظ ، ويكشف عن القدر من الخطأ الذي يبقى معه الحافظ ، الضابط الإمام ، على رتبته في الإمامة والضبط :

أنا أبي ، اخبرنا سليمان بن احمد الدمشقي ، قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي اكتب عمن يغلط في عشرة ؟ قال : نعم ،قيل له : يغلط في عشرين ، قال : نعم ، قلت فثلاثين ؟ قال : نعم ، قلت فخمسين ؟ قال نعم [٢١] .

وهكذا فأنه يمكننا أن نرّجع قسما ،لا بأس به ، من علل الحديث لأخطاء مثل هؤلاء الجهابذة ، ويعد كشف هذه العلل من أعلى مراتب هذا العلم، وذلك لخفائها واستتارها بمنزلتهم في الحفظ والضبط .

- **المطلب الثاني** : **المختلطون عند ابن رجب الحنبلي** .

ولم أجد أفضل من تكلم في علم العلل من الإمام ابن رجب الحنبلي إذ أنه قسم علم العلل إلى قسمين :

القسم الأول : في معرفة مراتب الثقات ، قول من يقدم منهم عند الاختلاف .

القسم الثاني : ذكر قوم ثقات لا يذكر أكثرهم في كتب الجرح وقد ضعف حديثهم – إما في بعض الأوقات (وهم المختلطون) ، أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ.

وعلى هذا الأساس سوف تكون دراستنا هي القسم الثاني من هذا العلم .

تناولَ ابن رجب المختلطين تناولاً فريداً بين الكتب التي تعرضت لهم، ففصل أحوالهم وما يتعلق باختلاطهم ، وقد حرص ابن رجب على ما يلي :–

١–ذكر اسم المختلط ونسبه وكنيته وموطنه.

٢–بيان أقسام الرواة عنه ، وجعلهم على ما يلي :–

أ– الذين رووا عنه قبل اختلاطه،

ب– الذين رووا عنه بعد اختلاطه،

ت– الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعد ولم يميزوا هذا من هذا،

ث– الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعد و ميزوا هذا من هذا،

٣-ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعدهُ.

وقد فصل ابن رجب في هذا الأمر الثالث ، وجمع أقوال العلماء التي تصلح ضابطا للتمييز بين الرواية عنه قبل الاختلاط وبعده . ونسوق أمثلة لبيان هذا الضابط وكما يلي :-

١- **عطاء بن السائب الثقفي الكوفي** - يكنى ابا زيد [٢٢] : ذكر الترمذي في باب كراهية التزعفر والحلوق للرجال من كتاب الأدب من جامعه قال : يقال : أن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه [٢٣] وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد ، قال : من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح ، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح ، إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان . قال شعبة : سمعتهما منه بآخره [٢٤]، ومن طريق علي ، قال : كان يحيى بن سعيد لا يروي من حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان [٢٥] .

- ذكر من سمع منه قبل أن يتغير: سفيان وشعبة .

وقد تقدم أن يحيى بن سعيد نقل عن شعبة انه سمع منه حديثين بعد ان تغيير.

ومنهم حماد بن زيد عن يحيى حكاه البخاري عن علي .

و حماد بن سلمة ، نقله ابن الجنيد عن ابن معين [٢٦] .ونقل ابن أبي خيثمة ،سمعت يحيى يقول : شعبة وسفيان وحماد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم.

- وممن سمع منه بآخره بعد اضطرابه : جرير [٢٧] . قاله احمد ويحيى .

و خالد بن عبدالله [٢٨] ، وابن علية ، قاله احمد ويحيى.

و علي ابن عاصم [٢٩] ، قاله أحمد .

و محمد بن فضيل [٣٠] . قاله يحيى

و وهيب [٣١] وعبد الوارث [٣٢] ، ذكره أبو داود وغيره .

و هشيم [٣٣] . ذكره العجلي وغيره .

فقال : وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً ، ومن سمع منه بآخره. فمنهم من قال : من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح ، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف .

- ومنهم من قال : دخل عطاء البصرة مرتين ، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح ، ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن سمع منه في المقدمة الثانية فسماعه ضعيف منهم وهيب وإسماعيل بن علية وعبد الوارث .

- ومنهم من قال : إن حدث عطاء عن رجل واحد فحديثه جيد ، وأن حدث عن جماعة فحديثه ضعيف ، وهو ضابط التمييز عند شعبة بالنسبة لروايات عطاء .

- ومنهم من قال : حديث شعبة وسفيان عنه صحيح لأنه قبل الاختلاط.

- ومنهم من قال : إذا حدث عن أبيه فهو صحيح ، وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة[٣٤] وزاذان [٣٥] بعد التغيير فهو مضطرب.

٢- **حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي** [٣٦] . يكنى أبا الهذيل أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في الصحيحين ، قال ابن معين:اختلط بآخره .

قال أبو حاتم الرازي : في آخر عمره ساء حفظه [٣٧] ، قال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين : ما روى هشيم وسفيان عن حصين صحيح ثم انه اختلط [٣٨].

وقال أيضا يزيد : قلت ليحيى بن معين : عطاء ابن السائب وحصين اختلطا ؟ قال : نعم قلت : من أصحهم سماعاً ؟ قال سفيان أصحهم يعني الثوري وهشيم في حصين . قلت : فجرير ؟ فكأنه لم يلتفت إليه [٣٩] .

وقد خرجا في الصحيحين حديث حصين بن عبد الرحمن من رواية جماعة من أصحابه منهم : شعبة وسفيان وخالد الواسطي وعبثر بن القاسم [٤٠] وهشيم وأبو عوانة [٤١] ومحمد بن فضيل.

وقد أنكر ابن المديني وغيره ان يكون حصين اختلط . وقالوا : لكن ساء حفظه كما قال أبو حاتم [٤٢] .

وقال الحسن : قلت لعلي بن المديني : حصين ؟ قال حصين حديثه واحد وهو صحيح. قلت : فأختلط ؟ قال لا ، ساء حفظه ، وهو على ذلك ثقة.

٣- **سعيد بن إياس الجريري البصري** [٤٣]. يكنى أبا مسعود ، واحد الثقات الأعيان ، اختلط بآخره فكان يلقن فيتلقن . وقد حدث عن الأئمة بالكثير قبل الاختلاط. وحديثه مخرج في الصحيحين من رواية جماعة عنه.

وممن سمع منه بعد الاختلاط : محمد بن أبي عدي [٤٤] وكان يقول : لا أكذب الله ما سمعت من الجريري إلا بعد ما اختلط.

وممن سمع منه قبل أن يختلط : الثوري وابن علية وبشر بن المفضل .

٤- **سعيد بن أبي عروبة** [٤٥] . واسمه مهران البصري ، يكنى أبا النضر ، أحد الحفاظ الأعلام ، اختلط في أخر عمره .

وقد أكثر الأئمة السماع منه قبل الاختلاط منهم يزيد بن زريع [٤٦] . قاله الإمام أحمد.

وقال ابن معين : يزيد بن هارون صحيح السماع منه . قال : وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن أبي سليمان [٤٧] .

وقال ابن عدي : اثبت الناس عنه يزيد بن زريع وخالد بن الحارث [٤٨] ويحيى بن سعيد [٤٩] .

أما من سمع منه بعد الاختلاط فجماعة منهم : محمد بن جعفر غندر – ونهى عبد الرحمن بن مهدي أن يكتب حديثه عن سعيد ابن أبي عروبة وقال : أنه

سمع منه بعد الاختلاط، وأنكر ذلك عمرو الفلاس وقال : سمعت غندراً يقول : ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد ، يعني انه سمع منه قديما –.

ومنهم : أبو نعيم الفضل بن دكين (٥٠) . قال : كتبت عن سعيد أبن أبي عروبة حديثين ثم اختلط فقمت وتركته.

وقال العجلي : روى عن أبن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي ، كلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط ، إنما الصحيح حديث حماد بن سلمه وابن عليه وعبد الأعلى عنه والثوري وشعبة صحيح.

وممن درس الاختلاط ووضع له قاعدة منفصلة هو الإمام ابن حبان البستي (رحمه الله) في كتابه معرفة المجروحين حيث عد الاختلاط النوع السادس من أنواع الجرح في الضعفاء ، وقال : ومنهم جماعات ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا ، وحدثوا كيف شاءوا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز فاستحق الترك (٥١). وساق أمثلة على ذلك فقال : قال أبو حاتم بن حبان أخبرنا مكحول ببيروت ، حدثنا أبو الحسين الرهاوي حدثنا مؤمل بن الفضل قال: سألت عيسى بن يونس عن ليث بن أبي سليم فقال : قد رأيته وكان قد اختلط ، وكنت مررت به ارتفاع النهار وهو على المنارة يؤذن (٥٢).

وبلغ عدد المختلطين في كتابه المجروحين (٣٠) مختلطاً فكان منهجه في كتابه انه يذكر اسم الراوي وكنيته ونسبه وبلده ، والحكم عليه والأسباب التي استند إليها في تكوين هذا الحكم. بعد ذلك يقوم بنقل أقوال الأئمة في الرجل ثم ينهي الترجمة برواية الأحاديث التي أنكرها المحدثون عليه .

المبحث الثالث : من يلتحق بالمختلطين ، ممن أضر في آخر عمره

يلتحق بالاختلاط عوارض تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية ، فإذا ضاع الكتاب أو احترق ، أو أضر الراوي ، أو لم يصطحب كتابه معه إذا رحل ، في كل هذه الحالات يختل ضبط الراوي ، ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث.

ونقصد بالأسباب العارضة أمورا تُعرض للمحدث ، تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه ، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط ، ولا أرى ضمها إلى الاختلاط كما فعل السخاوي [٥٣] في كتابه (فتح المغيث). بل الأحوط إلحاقها بالاختلاط ، كما فعل الإمام أبن رجب في آخر كلامه عن المختلطين فقال :(من يلتحق بالمختلطين ممن اضر في أخر عمره).[٥٤]

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه العوارض إلى خمسة أقسام :-

١- من خف ضبطه لبعده عن كتبه (كمثل معمر بن راشد). وهذا الرجل عده علي بن المديني ممن دار الإسناد عليهم [٥٥] ، وثناء العلماء عليه عظيم ، ولكن ذلك لم يمنع من أن يقال : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاوؤس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا [٥٦] ، ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله : حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان يتعاهد كتبه وينظر فيها، يعني في اليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة [٥٧] ،كما ذكر ابن رجب مثالاً من الأحاديث المعلولة التي تكشف عن أمر معمر بالعراق ، وذلك أن معمراً روى حديثاً وهو : (أن النبي (ﷺ) كوى أسعد بن زرارة من الشوكة) [٥٨] ، رواه باليمن عن الزهري ، عن أبي أمامه بن سهل مرسلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهري عن انس والصواب المرسل.

٢- من خف ضبطه لاحتراق كتبه مثل عبد الله بن لهيعة ، قاضي مصر ، فهو ممن اجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين ، والأكثر على أن هذا راجع إلى احتراق كتبه ، روى العقيلي [٥٩] من طريق البخاري عن أبي بكير ، قال :

احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة، وقال ابن خراش كان يكتب حديثه ، احترقت كتبه ، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع احد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه ، قال الخطيب فمن ثم كثرت المناكير في روايته لتساهله ، وقال يحيى بن حسان : رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة فنظرت فإذا ليس هو من حديثه ، فجئت إليه ، فقال : ما أصنع ؟ يجيئون بكتاب فيقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم [٦٠] . يقول الإمام ابن حبان : رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه فيها مناكير كثيرة وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه ، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه [٦١].

٣- من خف ضبطه لضياع كتبه مثل علي بن مسهر القرشي الكوفي (قاضي الموصل) ولي قضاءها للمهدي (سنة ١٦٦ هـ) وكان ثقة صالح الكتاب قبل ذهاب كتبه . نقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه أنكر حديثاً ، فقيل له : رواه علي بن مسهر ، فقال : أن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد ، فإن كان روى هذا غيره ، وإلا فليس بشيء يعتمد [٦٢].

٤- من خف ضبطه لانشغاله عن العلم حفظاً وكتابة مثل شريك بن عبد الله النخعي ، فقد ولي قضاء واسط (سنة ١٥٥ هـ) ، وقال عنه العجلي : - بعد ما ذكر انه ثقة - وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط . وقال صالح جزرة : صدوق ، لما ولي القضاء أضطرب حفظه) [٦٣] . ونقل ابن رجب قولا لأحمد - من رواية الأثرم - ذكر فيه سماع أبي نعيم من شريك ، فقال : سماع قديم ، وجعل يصححه ، وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : قال لي حجاج بن محمد : كتب عن

شريك نحوا من خمسين حديثاً عن سالم قبل القضاء. وحديث شريك قبل القضاء الغالب عليه القبول، وأما بعد القضاء فالغالب عليه الرد ومن ذلك ما رواه (ابن أبي حاتم) في علله قال : (سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم الأحوال ، عن الشعبي عن ان عباس : " ان النبي (ﷺ) إحتجم وهو صائم محرم ." فقال : هذا خطأ أخطأ فيه شريك ، وروى جماعة هذا الحديث ، ولم يذكروا صائما محرماً ، إنما قالوا : إحتجم وأعطى الحجام أجره ، فحدث شريك هذا الحديث من حفظه باخرة ، وكان قد ساء حفظه فغلط فيه [٦٤].

٥- من خف ضبطه من الثقات لفقد بصره : عبد الرزاق بن همام ، فهو مع انه أحد الأئمة المشهورين ، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث ، وبالرغم من كل هذا إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره، وهذا ما قرره الإمام أحمد بقوله : عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره [٦٥] ، كان يلقن أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه جاء بخلافها . وعلى هذا فآفة عبد الرزاق أنه كان يتلقن ولم يُوفق بمحدث واحد ثقة يُلقنهُ .

وقد ذكر ابن رجب [٦٦] ضابطاً لرواية الضرير والأمي فقال : وهذا يرجع إلى أصل وهو أن الضرير والأمي إذا لم يحفظا الحديث فإنه لا تجوز الرواية عنهما ، ولا تلقينهما ، ولا القراءة عليهما من كتاب ، وقد نص على ذلك أحمد – في رواية عبد الله – في الضرير والأمي لا يجوز أن يحدثا إلا بما حفظا ، وقال : كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي نرى أنه لا يحفظه ، يقول : في كتأبي كذا وكذا.

كل هذا يدلنا على الجهد الذي بذله علماؤنا في تتبع هذا السبب ، وفيه درس بالغ لأعداء السنة والطاعنين فيها ليعلموا أية حراسة حرس الله بها سنة نبيه (ﷺ) وليدركوا انه ما دامت منزلة كبار الأئمة لم تمنع من تتبع رواياتهم ونقدها وتمحيصها

وبيان الخطأ فيها ، فمن باب أولى أن يكشف وهم غيرهم وعبث العابثين ، مهما كانت غايتهم ، ومهما استخدموا من أساليب التزوير والكذب.

الـخـاتـمـة:

والحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (ﷺ) خاتم النبيين والمبعوث رحمة للعالمين .

أما بعد فهذه أهم الاستنتاجات التي توصلت أليها بعد إتمام هذا العمل وهي كما يلي -:

١- الاختلاط آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك وقد تصيب الإنسان في آخر عمره أو لحادث جلل يفقده ذاكرته.

٢- برغم أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط أذا أطلق انصرف إلى فئة قلية منهم (وهي فئة المحدثين) ، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته.

٣- يعد الاختلاط سببا من أسباب العلل إذ أعده الإمام الترمذي (رحمه الله) من القوادح التي تقدح في صحة الحديث مما ليس خفياً بل ظاهراً.

٤- القادح في صحة الحديث منه الخفي ومنه الجلي ومنه ما كان في حديث الثقات ، ومنه ما كان في حديث المجروحين والضعفاء.

٥- الأسباب العارضة التي تُعرض للمحدث تعد من العوارض التي تلتحق بالاختلاط لأنها تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه.

٦- الحكم على المختلطين أنه يقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدرِ هل اخذ عنه قبل الاختلاط أم بعده.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٧٩هـ-١٩٧٧م ، الطبعة الثانية ، تحقيق السيد معظم حسين : ١١٢.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم : ١١٢ -١١٣.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م: ٣٥٢.

(٤) سنن أبو داود ، الأمام أبو داود السجستاني ، (ت ٢٧٥هـ) ، دار الفكر ، واللفظ له (باب التكبير في العيدين) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد : ٢٩٩/١ ، وسنن أبن ماجة ، للأمام عبد الله ابن يزيد ابن ماجة (ت ٢٧٣هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: ٣٨٧/١.

(٥) نصب الراية لأحاديث الهداية ، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) ، دار الحديث، مصر ، ١٣١٧ هـ ، تحقيق محمد يوسف البندري : ٢١٦/٢.

(٦) تقريب التهذيب، للإمام احمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف : ١/ ٤٤٤.

(٧) انظر شرح علل الترمذي للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي ، (ت ٧٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م: صفحة ٤٠٣.

(٨) انظر لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور ، (ت٧١١هـ) ، الطبعة الأولى، دار صادر ، بيروت : /١٦٥ ، ٥/٧١ ، أختلط فلان ، فقد عقله واختلط بآخره بفتح الهمزة والخاء والراء ، إي فسد عقله في آخر عمره.

(٩) أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي ، المطبوع مع كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ، دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م : ٥٤ .

(١٠) أي اجاز العرض مع ما فيه من قلب الإسناد، وهو محمد بن عجلان .

(١١) المحدث الفاصل بين الراوي والسامع للقاضي حسن بن عبد الرحمن للرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩١هـ ١٩٧١ م : ٣٩٨–٣٩٩ .

(١٢) علل الحديث لأبن أبي حاتم ١٦٦/٢، رقم ١٩٩٠ .

(١٣) أنظر معرفة علوم الحديث للحاكم ، المطبعة السلفية ، القاهرة : ص ٧١.

(١٤) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، مكتبة الكوثر ، المربع، السعودية ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠ هـ ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي : ١٧٠/١٠.

(١٥) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج ١/١٧٠.

(١٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق وتعليق د. أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م :٦٣/١ ، وأنظر أصول الحديث– علومه ومصطلحه ، للدكتور محمد عجاج الخطيب ، مطبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٧ م : ٣٠٤.

(١٧)علل الترمذي الصغير أخر جامع الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق أحمد محمد شاكر و آخرون : ٤٨/٥ ، وشرح علل الترمذي : ص ٤٣١ .

(١٨) التاريخ للإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) برواية الدوري ، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م ، جمع وتحقيق الدكتور احمد نور سيف: ١٣/٣.

(١٩) المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٢٠) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ، للإمام بدر الدين الزركشي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ –١٩٧٠ م ، الطبعة الثانية ، تحقيق سعيد الأفغاني : ١/١.

(٢١)الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ١٩٥٣م : ١/ ٢٨ ، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ،(ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م :٢٨.

(٢٢) عطاء ابن زيد الثقفي أبو زيد الكوفي. احد علماء التابعين . ثقة مات سنة (١٣٦هـ) له ترجمة : الجرح والتعديل : ٢٣٢/٣ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة : ٧٠/٣ ، تهذيب الكمال

في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزي ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف : ورقة ٤٦٨ .

(٢٣) سنن الترمذي : ١٢٢/٥ .

(٢٤) المصدر نفسه والجزء والصفحة.

(٢٥) الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي المكي ، حققه ووثقه د. عبد المعطي أمين القلعجي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى -١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.: ١٦٩ .

(٢٦) سؤلات إبراهيم بن الجنيد لأبن معين، مخطوط مصور عن نسخة مكتبة أحمد الثالث: ورقة ١.

(٢٧) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري. ثقة مات سنة ١٨٨هـ. له ترجمة في تاريخ بغداد ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٤٩ هـ : ٢٥٣/٧، تذكرة الحفاظ للأمام الذهبي، الطبعة الثالثة ، دار المعارف العثمانية ،: ١/ ٢٧١، تهذيب التهذيب لأبن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٥ هـ : ٧٥/٢.

(٢٨) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي ، ثقة ثبت مات ١٨٢هـ. له ترجمة في : تاريخ بغداد : ٢٩٤/٨، تذكرة الحفاظ : ٢٥٩/١ ، تهذيب التهذيب : ١٠٠/٣ .

(٢٩) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ، مات سنة ٢٠١ هـ . تقريب التهذيب : ٣٩/٢ .

(٣٠) محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة أخر حديثه الستة ، مات سنة ١٩٤ هـ ، له ترجمة في تذكرة الحفاظ : ٢١٥/١ ، تهذيب التهذيب :٤٠٥/٩.

(٣١) وهيب بن خالد بن عجلان أبو بكر البصري . حافظ ثقة عالم بالرجال والحديث . مات سنة ١٦٥هـ ، تهذيب التهذيب : ١١/ ١٦٩ ، تقريب التهذيب : ٢/ ٣٣٩ .

(٣٢) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيد البصري ، ثقة مات سنة ١٧٩ هـ ، تهذيب التهذيب : ٤٤١/٦ .

(٣٣) هشيم بن بشير أبو معاوية الواسطي الحافظ نزيل بغداد ، ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١٨٣هـ ، له كتاب السنن في الفقه ذكره ابن النديم ، له ترجمة التاريخ الكبير للبخاري ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٦١ هـ .

(٣٤) ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي. أخرج له أبو داود والنسائي. تهذيب التهذيب : ٣٨٧٢/١٠.

(٣٥) زاذان أبو عبد الله الكندي الكوفي الضرير. ثقة ،مات سنة ٨٢ هـ ، له ترجمة في : الثقات لأبن حبان ، مطبعة حيدر آباد الدكن ، ١٣٨٨ هـ (ج١ – ج٣) :٧٧/٣ ، تاريخ بغداد : ٤٨٧/٨ ، ميزان الاعتدال : ٦٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٠٢/٣.

(٣٦) حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي،ثقة مأمون مات سنة ١٣٦ هـ. له ترجمة في طبقات خليفة بن خياط ،مطبعة العاني بغداد، ١٣٨٧ هـ: ١٦٤ ، طبقات ابن سعد، دار صادر ،بيروت،١٣٨٠ هـ :٢٣٦/٦ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٣/١، تهذيب التهذيب: ٣٨١/٢.

(٣٧) الجرح والتعديل : ١ /قسم ١٩٣/٢ .

(٣٨) سؤالات يزيد بن الهيثم ، مخطوط مصور عن نسخة مكتبة أحمد الثالث : ورقة١ .

(٣٩) سؤالات يزيد بن الهيثم : ورقة١ب .

(٤٠) عبثر بن القاسم الكوفي أبو يزيد الزبيدي ، ثقة مات سنة ١٧٨ هـ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف العثمانية : ٢٥٩/١.

(٤١) أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزار الحافظ ، مات بالبصرة سنة ١٧٦هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد: ٤٦٠/١٣ ، تذكرة الحفاظ:٣٦/١ ، تهذيب التهذيب:١١٦/١١.

(٤٢) الجرح والتعديل : ١ قسم ١٩٣/٢ .

(٤٣) سعيد بن إياس الجريري الحافظ الثقة محدث أهل البصرة . اختلط قبل موته بثلاث سنيين. توفي سنة ١٤٤هـ، له ترجمة في تذكرة الحفاظ :١٥٥/١، ميزان الاعتدال : ١٢٧/٢ ، تقريب التهذيب : ٢٩١/١ .

(٤٤) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي أبو عمرو البصري ، ثقة ، أخرج حديثه الستة ، مات سنة ١٩٤ هـ ، له ترجمة في الجرح والتعديل : ٣ قسم ١٨٦/٢ ، تهذيب التهذيب : ١٢/٩ .

(٤٥) الإمام الحافظ سعيد بن أبي عروبة احد العلماء الإعلام أول من صنف على الأبواب في البصرة له كتاب السنن ، مات سنة ١٥٦هـ ، له ترجمة في الفهرست لأبن النديم،مطبعة الاستقامة القاهرة :٢٣١،تذكرة الحفاظ:١٧٧/١ .

(٤٦) يزيد بن زريع البصري أبو معاوية ، حافظ ثقة ، اخرج له الستة ، مات سنة ١٨٢ هـ ، له ترجمة في : الجرح والتعديل : ٤ قسم ٢٦٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٢٥/١١ .

(٤٧) عبدة بن ابي سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، مات سنة ١٨٧ هـ . تذكرة الحفاظ : ٣١٢/١ .

(٤٨) خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري. ثقة ثبت مات سنة ١٨٦ هـ . له ترجمة في تذكرة الحفاظ :٣٠٩/١ ، تهذيب التهذيب :٨٢/٣ ، تقريب التهذيب : ٢١٢/١.

(٤٩) الكامل لأبن عدي ، مخطوط مصور عن نسخة أحمد الثالث : المجلد الثاني : ورقة ٤٨ .

(٥٠) أبو نعيم الفضل بن دكين وهو لقب واسمه عمرو بن حماد الملائي الكوفي ، ثقة حافظ متقن أحد الإعلام .مات سنة ٢١٨ هـ .له ترجمة في : تاريخ بغداد : ٣٤٦/٢ ، تذكرة الحفاظ:٣٧٢/١ .

(٥١) معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، للحافظ محمد بن حبان بن احمد البستي ، (ت ٣٥٤هـ) ، دار الوعي ، حلب ، الطبعة الأولى– ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م ، تحقيق محمود إبراهيم زايد: ٦٨/١.

(٥٢) المجروحين لابن حبان البستي : ٦٨/١.

(٥٣) فتح المغيث لشرح الفية الحديث للامام شمس الدين ابن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، شرح الفاظه وخرج احاديثه وعلق عليه الشيخ صلاح بن محمد عويظة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م : ٣/ ٣١٣.

(٥٤) شرح علل الترمذي : ص ٣٢٠ .

(٥٥) العلل لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني (ت ٢٣٤ هـ) ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠ م ، الطبعة الثانية ، تحقيق محمد مصطفى ألأعظمي : ص ٤٠.

(٥٦) أنظر: تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠.

(٥٧) معمر بن راشد بن عمرو الأزدي البصر ي ، أحد الإعلام وحفاظ الحديث ولد في البصرة وانتقل إلى اليمن وأستقر بها له كتاب الجامع ، مخطوط نسخة منه ناقصة في مكتبة فيض الله ، أخرى أنقرة مكتبة صائب ، حققه الأستاذ فؤاد سزكين ولم يطبع للان . له ترجمة في طبقات ابن سعد : ٣٩٧/٥ ، تذكرة الحفاظ : ١/ ١٩٠ ، أنظر شرح علل الترمذي : ص٣٣٠.

(٥٨) سنن الترمذي : كتاب الطب عن رسول الله (ﷺ) – ما جاء في الرخصة في ذلك : ٧٦٨/٥ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . تفرد به الترمذي .

(٥٩) الضعفاء للعقيلي : مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية لوحة ٢١٨ – ٢٢٠.

(٦٠) تهذيب التهذيب : ٥ /٣٧٣ –٣٧٩.

(٦١) معرفة المجروحين : ٢/ ١١.

(٦٢) شرح علل الترمذي لأبن رجب : صفحة ٣٢٢ ، وانظر : تهذيب التهذيب : ٧/ ٣٨٣.

(٦٣) تهذيب التهذيب لأبن حجر : ٣٦٦/٤.

(٦٤) علل الحديث لأبن أبي حاتم : ١ /٢٣ ، رقم ٦٦٨ ، وأنظر : شرح علل الترمذي : ص ٣٢٥.

(٦٥) شرح علل الترمذي :ص ٣٢٠، وعبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الصنعاعي، ثقة حافظ، له كتاب لمصنف طبع في بيروت، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، وله المعجم مخطوط منه في المكتبة الظاهرية. له ترجمة في تذكرة الحفاظ : ٣٦٤/١ ، تهذيب التهذيب : ٣١٠/١.

(٦٦) شرح علل الترمذي : ص ٥١٠.